

ودائما .. عمار يا مصر

تمويل مشروعات اسكان أصحاب أقل الدخل

- منذ اسبوعين اوضحت ان هناك دور دايء للدولة سوف يظل بالنسبة لإسكان ذوي أدنى الدخل ذلك السيد وزير الاسكان. وانه مع التوجه الاقتصادي للدولة بتأكيد دور القطاع الخاص فان الجانب الاجتماعي لم يغيب ولن يغيب والاسكان وتوفير المسكن المناسب في الموقع المناسب سيظل دائما دورا هاما من ادوار الدولة تمكنه لفئات تقوم على انشائه وتستثمر فيه في إطار القوانين وتدعمه لفئات اخرى لا يمكنها من خلال دخولها ان توجه للمسكن الجزء الكافي لسداد اقساطه او قيمته الايجارية.
- ذوو أدنى الدخل فئة كبيرة نسبيا في المجتمع المصري كانت منذ خمس سنوات تزايد على 30% من الاسر والآن كما قال السيد رئيس مجلس الوزراء وبعد زيادة معدل دخل الفرد من 600 دولار الى أكثر من ألف دولار يلزم التعرف على حجم هذه الفئة.. ولقد قلت مرة في هذا المكان ان رسالة الرئيس الأمريكي الى الامة التي يلقيها في الكونجرس كل عام شريحة دخل الاسرة التي يستوجب دعمها اسكانيا. وفي تصوري انه في مصر ومع زيادة مراكز البحوث والجامعات بالقاهرة والاقاليم فانه يمكن اعداد الدراسات الميدانية التي توضح لمتخذ القرار كل عام او كل خمس سنوات الشريحة الاجتماعية والاقتصادية التي لو وجهت 20%-25% من دخولها الى الاسكان تملكا او ايجارا فان ذلك لا يكفي لتهيئة المسكن المناسب في المكان المناسب وبالتالي يمكن التعرف على حجم التمويل اللازم لدعم هذه الشريحة.. شريحة دوى أدنى الدخل.
- وبعد التعرف على حجم التمويل اللازم يأتي دور الدولة المباشر تجاه هذه الشريحة. وهذا الدعم قد يكون في صورة تحمل الدولة للفرق بين سعر الفائدة التجاري والفائدة التعاونية للقروض التي توجه من خلال الجمعيات التعاونية للإسكان لمشروعات الاسكان التعاوني بخلاف العديد من المزايا الاخرى التي تحصل عليها هذه الجمعيات, وقد يكون ايضا في صورة تسهيلات (يمكن ترجمتها ماليا) للأفراد او الجماعات أه الجمعيات الت توجه جزءا او كل نشاطها لإنشاء مساكن لهذه الشريحة (ذوي ادنى الدخل) طبقا للمخططات التي تقرها الدولة وطبقا للمعايير التصميمية والمواصفات اللازمة لمثل هذا النوع من المساكن (وهو نوع يستلزم في مواصفاته بجانب المساحات الوظيفية استخدام المواد الاكثر صلابة والاقبل صيانة والتي ليس بالضرورة ان تكون الاقل تكلفة)
- بقي ايضا ان نعرف ان هناك القانون رقم 107 لسنة 1976 بإنشاء صندوق تمويل مشروعات للإسكان الاقتصادي والتعديلات التي طرأت عليهما تأثرت به مصادر تمويله مما يلزم مراجعته بهدف تأكيد دوره ليكون الوعاء العام الذي تصب فيه كل مصادر التمويل لهذا الغرض وان تتشكل بجانبه الاليه اللازمة مركزيا واقليميا او الاهلية التي تسهم في اداء هذا التكامل والتكافل الاجتماعي بالمجتمع المصري. كم ارجو ان ينال هذا الأمر (تشكيل الاليه التي ترعى جميع الجهود وتنسق بينها وتوفر ما يمكن من تمويل وتصنع قواعد هذا التمويل) الاهتمام الكامل. ودائما عمار يا مصر.